



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

لجنة الشؤون الدستورية والقانونية

الدورة المائة

روما، 23-24 فبراير/شباط 2015

لجنة المبادئ الأخلاقية – التقرير السنوي لعام 2014

أولاً – مقدمة

1- يتعين على لجنة المبادئ الأخلاقية (في ما يلي "اللجنة")، طبقاً لما نصت عليه اختصاصاتها، أن ترفع تقريراً سنوياً عن أنشطتها إلى كل من المدير العام ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة المالية. ويتضمن هذا التقرير معلومات موجزة عن الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة في سنة 2014.

2- وتعمل لجنة المبادئ الأخلاقية في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) كفريق من الخبراء الاستشاريين حول جميع المسائل المتصلة بالشؤون الأخلاقية داخل المنظمة، وتتولى الإشراف العام على سير عمل برنامج المبادئ الأخلاقية وتكفل فعالية هذا البرنامج ككل. وتقوم أيضاً لجنة المبادئ الأخلاقية باستعراض جميع السياسات والأنظمة والقواعد وبرامج التدريب والإقرار المتصلة بالمبادئ الأخلاقية وتقديم المشورة بشأنها، فضلاً عن تجنب حدوث تضارب في المصالح.

3- وتتألف لجنة المبادئ الأخلاقية في الفاو من ثلاث شخصيات مرموقة من خارج المنظمة يوافق على تعيينها المجلس بناء على توصية لجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية، وأحد نائبي المدير العام والمستشار القانوني بوصفه عضواً فيها بحكم منصبه. وكانت اللجنة تضم في 1 يناير/كانون الثاني 2014 كلاً من السيد Ngonlardje Kabra Mbaidjol والسيدة Suomi Sakai والسيد José Zalaquett (أعضاء خارجيون) والسيد Daniel Gustafson، نائب المدير العام (العمليات) والسيد Antonio Tavares، المستشار القانوني. وقد عيّنت اللجنة السيد Mbaidjol رئيساً لها.



mm692a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة

www.fao.org

ثانياً - سير العمل في لجنة المبادئ الأخلاقية

4- عقدت لجنة المبادئ الأخلاقية اجتماعين لها خلال سنة 2014. وعُقد الاجتماع الأول عن طريق المؤتمر الفيديوي في 23 مايو/أيار. وشارك فيه الأعضاء التالية أسماؤهم: السيد Gustafson والسيد Mbaidjol والسيد Tavares والسيدة Sakai. وعُقد الاجتماع الثاني في 19 أغسطس/آب في المقر الرئيسي للفاو بحضور جميع أعضاء اللجنة. وقد رأس الاجتماعين السيد Mbaidjol.

5- وطلبت اللجنة إلى أمين المظالم والمسؤول عن الشؤون الأخلاقية أن يواصل القيام بمهامه كأمين للجنة المبادئ الأخلاقية، مع الإشارة إلى أن هذا الأخير لن يؤدي أي مهام للإشراف على أمين المظالم ومكتب الشؤون الأخلاقية.

ثالثاً - مداوات اللجنة

6- كانت المواضيع التالية مدرجة على جدول أعمال لجنة المبادئ الأخلاقية في سنة 2014:

- تقديم أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية في الفاو؛
- خطة عمل أمين المظالم والشؤون الأخلاقية؛
- أنشطة أمين المظالم ومكتب الشؤون الأخلاقية؛
- برنامج الإقرار المالي؛
- علاقة الفاو بالقطاع الخاص؛
- التقرير السنوي الصادر عن مكتب الشؤون الأخلاقية لسنة 2013؛
- طريقة عمل لجنة المبادئ الأخلاقية.

7- ورحبت لجنة المبادئ الأخلاقية في الاجتماع الذي عقده في شهر مايو/أيار 2014 بأمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية الجديد في الفاو السيد Bernardin Ndashimye.

8- واستعرضت اللجنة التقرير السنوي لمكتب الشؤون الأخلاقية ووافقت عليه.

9- واستعرضت اللجنة خطة عمل أمين المظالم ومكتب الشؤون الأخلاقية لعام 2014. وأشار الأعضاء إلى أن الجمع بين وظيفتي أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية هي عملية حافلة بالتحديات على اعتبار أن الوظيفتين تستدعيان عملاً ملحوظاً. وأشارت اللجنة إلى أن خطة العمل التي أعدها أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية لسنة

2014 هي خطة حافلة بالبنود على ما يبدو ويتعيّن بالتالي على المسؤول عنها التركيز على التوعية بهذا الدور الجديد لدى الموظفين في المنظمة، فضلاً عن عقد دورات تدريبية منتظمة في مجال الشؤون الأخلاقية وإقامة شبكات للربط بين أمناء المظالم ومسؤولي الشؤون الأخلاقية في الأمم المتحدة لمواكبة التطورات في الأمم المتحدة وتكثيف قدرته على تلبية الطلبات. وبحثت اللجنة بالتفصيل في قرار المنظمة الدمج بين وظيفتي أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية ضمن مسؤوليات الموظف نفسه. وأشارت اللجنة إلى الأسباب التي دفعت المنظمة إلى الدمج بين الوظيفتين ورأت أنه سيكون من المفيد تقييم هذه التجربة في ضوء تنفيذها العملي عوضاً عن تقييمها استناداً إلى الاعتبارات العامة المتعلقة بالمبادئ الراقية لهتين الوظيفتين. وأشارت اللجنة كذلك إلى أن مرحلة التنفيذ الأولية تكلفت بالنجاح ولكنها قصيرة للغاية بطبيعة الحال ومن غير الممكن بالتالي استخلاص عبر نهائية منها. وستبقى هذه المسألة قيد الاستعراض. ورأت اللجنة بشكل عام أنّ ممارسة مهام أمين المظالم والوساطة والشؤون الأخلاقية من خلال الوظيفة نفسها قد يكون أسهل على اعتبار أنّ أياً من هذه الوظائف لا يضمن إجراء عمليات تفتيش وهو ما كان ليزيد من خطر حدوث تنافٍ في المهام وتضارب في المصالح.

10- وأشارت اللجنة أيضاً إلى أنّه لن يكون هناك أي برنامج للإقرار المالي في سنة 2014 على اعتبار أنّ أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية الجديد قد انضمّ إلى المنظمة في أواخر شهر أبريل/نيسان 2014. وأقرّت اللجنة هذا الاقتراح الذي يقضي بأن تعتمد الفاو برنامج الإقرار المالي الإلكتروني المستخدم في كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. ولاحظت اللجنة أنّ هذا النظام أكثر كفاءة بالإجمال وأنه يوفر الوقت والمال بموازاة الحد من المخاطر الأمنية والمتعلقة بالسريّة والذي دفعت المنظمة في بداية الأمر إلى الإبقاء على برنامج الإقرار المالي بشكله الورقي. وأشارت اللجنة كذلك إلى أنّ هذا سيكون أبلغ تعبير عن توطيد التعاون بين الوكالات التي توجد مقرها في روما.

11- وقام الأعضاء في لجنة الشؤون الأخلاقية في الاجتماع الذي عقده في شهر أغسطس/آب 2014 بتشاطر تجاربهم حول برنامج الإقرار المالي في المنظمة وفي كل من المنظمات التابعين لها (اليونسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين). ودعت اللجنة إلى تغيير الإجراءات بما يعطي أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية الحق في الاطلاع على بيانات الإقرار المالي وإفساح المجال له لمناقشة المعلومات المسترجعة مع مراجع خارجي حسب الاقتضاء. وسوف يتماشى هذا أيضاً مع الأصول المرعية في كل من البرنامج والصندوق.

12- وحصلت اللجنة على معلومات عن استراتيجية المنظمة للشراكات مع القطاع الخاص. وكانت اللجنة قد أبدت بعض القلق إزاء المخاطر التي قد تنطوي عليها مشاركة أمين المظالم ومكتب الشؤون الأخلاقية في هذا النوع من الشراكات مسلطة الضوء على ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة. وأطلع أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية للجنة على حصيلة المناقشات التي أجراها مع إدارة المنظمة المسؤولة عن الشراكات مع القطاع الخاص وتنفيذ استراتيجية المنظمة والخطوات المتخذة لاحتواء مخاطر حدوث تضارب في المصالح والمكرّسة في استراتيجية الشراكات مع القطاع الخاص.

13- وأشارت اللجنة بهذا الصدد إلى أن برنامج الإقرار المالي، بصيغته المعتمدة حالياً في الفاو وفي غيرها من وكالات الأمم المتحدة، غير كافٍ لوحده من أجل احتواء تلك المخاطر. وأثنت اللجنة على الخطوات التي اتخذتها المنظمة في مختلف مراحل عملية استعراض إمكانية قبول المساهمات من القطاع الخاص (أي من مرحلة الفحص المسبق والاختيار إلى مرحلة رصد العملية) لاحتواء هذا النوع من المخاطر والتصدي لها. وأشارت اللجنة إلى عدم وجود أسباب محددة تحول دون المضي قدماً في تنفيذ استراتيجية المنظمة للشراكات مع القطاع الخاص، غير أنها شددت على ضرورة إيلاء عناية خاصة لخطر حدوث تضارب في المصالح والإبقاء على نظام رقابة محكم. وقد وضعت الفاو، شأنها في ذلك شأن منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، آليات وإجراءات للوقاية من هذه الحالات ولاستعراضها ثمة حاجة إلى تطبيق هذه الآليات والإجراءات بشكل صارم.

14- وعقدت لجنة المبادئ الأخلاقية مناقشات حول طريقة عملها على اعتبار أنها قد أنشئت على سبيل التجربة. وأشارت إلى أن لجنة الشؤون الدستورية والقانونية كانت اعتبرت في دورتها السادسة والتسعين (المنعقدة من 4 إلى 6 مارس/آذار 2013) أنه من الضروري أن يعي الأعضاء ما تقوم به لجنة المبادئ الأخلاقية من عمل للبتّ من ثمّ في ما إذا كان يتعيّن أن تصبح لجنة دائمة أو ما إذا كان ينبغي إعادة النظر في تدابيرها المؤقتة. واعتبرت اللجنة أنّ تجربة لجنة المبادئ الأخلاقية في الفاو كانت تجربة مجدية. فقد أتاحت هذه اللجنة إمكانية تبادل مثمر لوجهات النظر ومختلف التصورات وإقامة حوار بين الإدارة والأطراف الخارجية حول عدد التحديات الأخلاقية الطابع والمستجدات في المنظمات الأخرى. وكانت هذه العملية مفيدة بشكل خاص للإدارة.

15- وأشارت اللجنة أيضاً في الإطار نفسه إلى أنها، وبعد القرار الذي اتخذته بعقد اجتماع سنوي واحد أو اثنين بواسطة المؤتمر الفيديوي وعقد اجتماع واحد بحضور الأعضاء كل سنة، أمكن احتواء تكاليف تشغيل اللجنة وإبقائها عند مستويات معقولة للغاية.